

بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

الإدارة العامة للمرأة والأسرة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

دراسة أثر سياسات التمويل الأصغر على المرأة (ملخص للدراسة)

اعداد:

مصطفى جمال الدين أبوكساوي- مستشار في التمويل الأصغر وتنمية الأعمال الصغيرة

د. وداد على عبد الرحمن – خبيرة تنمية الأعمال الصغيرة والنوع الاجتماعي بجامعة الاحفاد للبنات

الخرطوم في نوفمبر 2014

مقدمة عن الدراسة وأهدافها

نأمل أن تساهم هذه الدراسة في تحقيق بعض أهداف "المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية" (التمكين الاقتصادي ومحاربة الفقر)، وفي تحقيق بعض أهداف الإدارة العامة للمرأة والأسرة (وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي)، التي تأسست في عام 1993 بموجب القرار الرئاسي رقم 203، المتمثلة في رعاية شؤون المرأة، واعداد السياسات والبرامج الوطنية التي تهدف الى تنميتها وتقديمها في كل المجالات. ولتنفيذ هذه المهام تسعى الإدارة الى تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في "تمكين النساء من خلال اتاحة الفرص المتساوية لهن في مختلف المجالات الحياتية"، من خلال السعي الى سد الفجوة بين الرجال والنساء وبين نساء الريف والحضر، وذلك بالاتساق والتوافق مع الالتزامات الوطنية والاقليمية والدولية الرامية الى تمكين المرأة بصفة عامة. وتتشارك ادارة المرأة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الايمان بأن الاستثمار في التمكين الاقتصادي للنساء يقود بلا شك الى تحقيق أهداف المساواة بين الرجال والنساء لادماج المرأة في النمو الاقتصادي الشامل، من خلال تقدير مساهماتها في المجتمع، داخل الأسرة وخارجها. ولا شك أن هناك فوائد تنموية جمة يمكن تحقيقها من خلال التأكيد على أهمية حصول المرأة على الفرص العادلة لامتلاك الموارد الاقتصادية والمالية وادارتها، وذلك لضمان مساهمتها في النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق الرفاهية لأسرتها ومجتمعها العريض.

في اطار هذه التوجهات، تسعى وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، بالتعاون مع بنك السودان المركزي، والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الى دعم الجهود الرامية الى تحسين امكانية حصول المرأة على الخدمات المالية من خلال حث مؤسسات التمويل الأصغر على مراعاة النوع الاجتماعي في صياغة وتنفيذ سياساتها التمويلية لضمان استجابة هذه المؤسسات للاحتياجات الخاصة بالنساء ومراعاة ظروف معيشتهم. ولهذا تم التفكير في اعداد هذه الدراسة التي تهدف الى تقييم مساهمة سياسات التمويل الأصغر في اتاحة الفرص للنساء للحصول على خدمات التمويل الأصغر، ومدى مساهمة هذه السياسات في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في السودان، بصفة عامة. ويصاحب هذه الدراسة اعداد حزمة تدريبية موجهة لمؤسسات التمويل الأصغر وصانعي سياساته، من أجل تعزيز قدرات هذه المؤسسات لتلبية احتياجات وأولويات المرأة وادماجها في نشاط التمويل الأصغر. وقد أعدت هذه الدراسة باللغة الانجليزية وستتم ترجمتها لاحقاً الى اللغة العربية ان شاء الله.

منهجية الدراسة

غطت الدراسة ولاية الخرطوم وولایتين من الولايات الشرقية. وقد تمت تغطية عينة ممثلة من 3 محليات في كل ولاية. وقد اعتمدت منهجية الدراسة على الاستهلال بعرض للجانب النظري المتصل بمفاهيم وطرق التمويل الأصغر، ومفاهيم النوع الاجتماعي، لتشكل اطاراً للدراسة. وقد تضمنت المنهجية أيضاً الاستعانة بمصادر ثانوية، خاصة الوثائق المتعلقة بالخطط الاستراتيجية للتمويل الأصغر والسياسات واللوائح والموجهات التي أصدرها البنك المركزي، والوثائق الخاصة بنشاط مؤسسات التمويل الأصغر المصرفية وغير المصرفية، بهدف تقييم أثر سياسات التمويل الأصغر على اتاحة الفرص للنساء للاستفادة من خدماته، والتحقق من مدى مساهمة هذه السياسات في نحو تحقيق هدف التمكين الاقتصادي للمرأة.

بعد الاطلاع على تفاصيل السياسة التمويلية وهيكل ومؤسسات التمويل الأصغر، قام فريق الدراسة بالتقصي الميداني لدراسة الجانب التطبيقي للسياسات، بالتركيز على الجانب الخاص بشمول المرأة بالخدمات المالية، بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف، والفرص المتاحة، والمعوقات التي تؤثر سلباً على الاستفادة

المرأة من خدمات التمويل الأصغر، لتحديد الفجوات التي تحتاج للمعالجة، والتي ستشكل مرجعية مهمة للحزمة التدريبية التي يجري اعدادها لمعالجة هذه الفجوات.

في جانب العمل الميداني، اتبعت الدراسة منهج المشاركة، باستخدام الأدوات المعروفة، مثل نقاش المجموعة المركز، والمقابلات الشخصية شبه المخططة، والاجتماعات، والملاحظة، والزيارات الميدانية، بجانب استبيان لعينة من عملاء التمويل الأصغر، الحاليين والمحتملين، تم تنفيذه في ولاية الخرطوم وتحليله باستخدام نظام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

في جانب السياسات، غطت المقابلات المؤسسات العاملة في صياغة واعداد السياسات مثل بنك السودان المركزي (وحدة التمويل الأصغر)، بصفة رئيسية، والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر. وفي جانب العرض اختار فريق الدراسة عينات من البنوك الرئيسية التي تقدم التمويل الأصغر، وبعض البنوك الأخرى ذات الانجاز المحدود في هذا المجال، وعدد من مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية في الولايات الثلاث. وفي جانب الدعم والخدمات المساندة، تم اجراء مقابلات مع الجهات الحكومية ذات الصلة، واتحاد المرأة، والمنظمات التطوعية ونماذج من الجمعيات القاعدية، خاصة الجمعيات والتنظيمات التي تساهم في ربط المرأة بمقدمي خدمات التمويل الأصغر أو في تدريبها للاستفادة من التمويل. وفي جانب الطلب نُفذ استبيان موجه للنساء صاحبات الأعمال الصغرى والصغيرة في مناطق الخرطوم الثلاث (الخرطوم وأدردمان والخرطوم بحري). وعُقدت أكثر من 12 جلسة نقاش مع مجموعات مركزة من النساء المستهدفات بالتمويل الأصغر (مجموعتين في كل محلية، من العملاء الحاليين والمحتملين). وقد تم كل هذا العمل بالتنسيق والتعاون مع مكاتب الادارة العامة للمرأة والأسرة (وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي) في الولايات الثلاث. وقد تم اختيار العينات ومواقع عمل البحث باتباع عدد من الطرق الاحصائية العلمية المقبولة. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين شاركوا في النقاش وطرح الآراء 111 شخصاً في الولايات الثلاث.

لاعداد الحزمة التدريبية (الجزء الثاني من مهمة المستشارين)، التي تهدف الى تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في التمويل الأصغر (gender mainstreaming)، استفاد المستشارون من المصادر الثانوية والأدبيات المتوفرة في هذا المجال، والمقالات والموضوعات المنشورة التي يمكن أن تساهم في معالجة الفجوات (في جانبي السياسة والتطبيق) التي تم التعرف عليها في الدراسة الميدانية. وقد ساعدت كل هذه المصادر في توفير الاطار النظري الخاص بالمفاهيم والمنهجيات التي تخدم أهداف الحزمة التدريبية (تعزيز قدرات المؤسسات التي تقدم التمويل الأصغر لتصبح قادرة على الاستجابة لاحتياجات المرأة وأولوياتها، وعلى تحسين تعميم مراعاتها لمنظور النوع الاجتماعي في سياسات وممارسات تطبيق التمويل الأصغر).

سياسات التمويل الأصغر

بدأ التركيز على التمويل الصغير في السودان لأول مرة في عام 1990 عندما تم تضمين الحرفيين في عمليات التمويل كأحد القطاعات ذات الأولوية. وفي عام 1994/95، تم تضمين الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين في السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي. وشكل عام 2007 أول بداية لاستخدام التمويل الأصغر كواحد من آليات خفض الفقر وذلك بتضمينه في السياسات التمويلية الرسمية. وتبع ذلك، في نفس العام، اعداد أول خطة استراتيجية للتمويل الأصغر (2007-2010)، ثم إنشاء وحدة متخصصة ومستقلة ادارياً، خاصة بالتمويل الأصغر، في بنك السودان المركزي (في مارس 2007)، تُعنى بتنمية وتطوير القطاع في السودان. وقد أُكلت لهذه الوحدة مهمة مراقبة، وتنظيم تنفيذ استراتيجية التمويل الأصغر، و تنظيم تقديم الخدمات المتعلقة به. في نفس العام أصدر بنك السودان المركزي توجيهاً لكافة البنوك لإنشاء وحدات/إدارات للتمويل

الأصغر في مقارها الرئيسية، تكون مسؤولة عن تنفيذ خدمات التمويل الأصغر. ولكي يساعد البنوك على تقديم خدمات التمويل الأصغر وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، عرض بنك السودان المركزي على البنوك بديلين تنظيميين: حيث يمكن للوحدات المقترحة في البنوك ان تعمل من خلال الادارات والفروع الحالية للبنوك، أو يمكن ان تعمل كوحدات مستقلة عن ادارات وفروع البنوك، لكن تحت اشراف المديرين التنفيذيين. كما صدر بنك السودان المركزي تعريفاً للفقراء الذين يزاولون نشاطاً اقتصادياً وعملاء التمويل الأصغر، إضافة الى تعريف سمات المشروعات الصغيرة وفقاً للسياق السوداني. وقد وجه البنك المركزي كافة البنوك لتخصيص نسبة 12% من محفظة القروض السنوية للتمويل الأصغر، يُخصص 70% منها للمناطق الريفية و30% للمرأة. وتجدر الإشارة هنا الى أنه رغم اتباع بنك السودان المركزي منهجية المشاركة والتشاور مع المعنيين بالتمويل الأصغر، في مرحلة اعداد السياسة التمويلية، الا أن كيفية تحديد نسبة الـ12% لم تكن واضحة للكثيرين.

لتيسير قيام مؤسسات جديدة ومتخصصة في تقديم خدمات التمويل الأصغر، أصدر البنك المركزي في عام 2008 "الإطار التنظيمي والرقابي لمؤسسات التمويل الأصغر"، تم فيه تحديد انواع مؤسسات التمويل الأصغر، واللوائح والشروط المتعلقة بتسجيل كل نوع منها، واجراءات وضوابط انشائها، وطرق عملها وسياساتها التمويلية. وفي عام 2011 تم توسيع الاطار ليشمل المزيد من التفاصيل المتعلقة بالتوجيهات الرقابية والإشرافية ومتطلبات تقديم التقارير.

للاشراف على، وتنظيم وتنسيق وتوجيه أداء قطاع التمويل الأصغر ومؤسساته، أنشأت الدولة مجلساً أعلى للتمويل الأصغر يرأسه النائب الأول لرئيس الجمهورية وتتكون عضويته من الولاة وممثلي الوزارات ذات الصلة. وقد تبع ذلك اعداد استراتيجية التمويل الأصغر الوطنية الشاملة (2012-2017).

أدت الجهود التي بذلها بنك السودان المركزي - من خلال وحدة التمويل الأصغر - الى ارتفاع وتيرة انشاء وترخيص عدد من مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية، اذ ارتفع عدد هذه المؤسسات من 3 مؤسسات في عام 2008م الى 29 مؤسسة بنهاية اكتوبر 2014م.

يتم تأمين محافظ التمويل الأصغر مع شركات التأمين المحلية بالاضافة الى مشروع وكالة الضمان بالجملة (كفالات)، وهو مشروع جديد يجري الاعداد لانطلاقه.

أورد البعض أن استراتيجية التمويل الأصغر الشاملة اقترحت رفع نسبة التمويل الموجه للنساء الى 50%، مما يعكس حرص بنك السودان على توسيع نطاق الوصول الى المرأة. وفي اتساق مع هذا التوجه، وفر البنك المركزي تمويلاً لـ "المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية"، الذي يراعى اتحاد المرأة وينفذه مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وفي هذا المشروع لعب الاتحاد، ومكاتبه في الولايات والمحليات، دوراً كبيراً في ربط النساء بالمصرف.

أخيراً، تجدر الإشارة الى أن وحدة التمويل الأصغر في البنك المركزي تعمل جاهدة على احداث نقلة نوعية في مجال تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في الأعوام القادمة، من خلال: (أ) تشجيع بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر لاتباع "أفضل الممارسات العالمية" في التمويل الأصغر (Best Practices)، (ب) الشروع في انشاء 5 حاضنات للأعمال الصغيرة، بموجب اتفاق تم توقيعه مع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، لتدريب 4000 من عملاء التمويل الأصغر، (ج) حث مقدمي التمويل الأصغر على رفع تقارير لسوق تبادل معلومات التمويل الأصغر (Microfinance Information Exchange - MIX) والسعي للدخول ضمن منظومة التصنيف العالمي لمؤسسات التمويل الأصغر، (د) الاستفادة من شبكة سيب (SEEP)، (هـ) السعي للحصول على التمويل من عدة مصادر وعدم الاعتماد الكلي على تمويل البنك المركزي. وفي هذا الصدد، تدرس

وحدة التمويل الأصغر في البنك المركزي امكانية حصر التمويل بالمضاربات على الموارد الخاصة بالشراكة مع بنك التنمية الاسلامي.

تطبيق السياسات

يبلغ عدد المؤسسات التي تقدم التمويل الأصغر في الوقت الراهن في السودان 55 مؤسسة (22 بنك و23 مؤسسة غير مصرفية).

شهد التمويل الأصغر المقدم من المصارف ارتفاعاً كبيراً في السنوات السبع الماضية فقد كان حجم التمويل القائم 232 مليون جنيه في عام 2007 وارتفع الى مبلغ 2,076 في يونيو 2014م. ولكن رغم هذه الزيادة الكبيرة الا أن نسبته من التمويل الكلي لم تتعد الـ 5% خلال الفترة المذكورة (تقارير بنك السودان)، وبالتالي لم تستطع البنوك حتي الآن الوفاء بنسبة الـ 12% التي حددتها السياسة التمويلية. وقد أدى ذلك الى ادخال أنواع تمويل اضافية تحت سقف التمويل الأصغر، مثل التمويل الصغير والتمويل ذو البعد الاجتماعي. وبعد تضمين هذه الأنواع نجحت فروع البنوك في الوفاء بأهداف بنك السودان المركزي الخاصة بنسبة التمويل الاصغر. ولكن يلاحظ أن تخصيص نسبة 6% للتمويل الصغير أدى الى تحويل الموارد لهذا النوع من التمويل على حساب أصحاب الأعمال الصغرى، المستهدفين أصلاً بالتمويل الأصغر. ورغم ذلك كان أداء بعض البنوك متميزاً من حيث تخصيص نسبة 12% للتمويل الأصغر وتخصيص نسبة عالية لتمويل النساء (مثل البنك الزراعي ومصرف الادخار وبنك المزارع التجاري).

أما مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية فقد لعبت دوراً محورياً في توسيع نطاق الوصول لخدمات التمويل الأصغر لأكثر عدد من العملاء من النساء والرجال. فقد بلغ حجم التمويل القائم في هذه المؤسسات 287.7 مليون جنيه، بنسبة تعثر منخفضة (2% من اجمالي التمويل القائم). كما بلغ اجمالي عدد العملاء الذين تمت تغطيتهم خلال الفترة 2007-2013 حوالي 304 ألف عميل (بنسبة 43% من اجمالي عدد العملاء في المؤسسات والمصارف - حوالي 706 ألف عميل)، وفقاً لما أوردت التقارير الشهرية لوحدة التمويل الأصغر في بنك السودان المركزي. وقد ارتفعت هذه النسبة الى حوالي 50% في 2014.

رغم أن البنوك استجابت لتوجيهات بنك السودان المركزي لانشاء وحدات للتمويل الاصغر، ولكن، حتى اليوم، لم يتقدم اي منها خطوة نحو تنفيذ اي من البدائل التنظيمية المؤدية الى دمج التمويل الاصغر في خدماتها المصرفية. وربما تعود الأسباب الرئيسية الي ان بعض البنوك، مترددة في المشاركة في سوق التمويل الاصغر لعدم قناعة بعضها بجذواه وربحيته، أو بثقافته ومراميه وآلياته ونظمه، أو بسبب الخبرة المحدودة فيه، أو صعوبة تغيير الثقافة والممارسات السائدة في التمويل التجاري. ويقوم بتنفيذ عمليات التمويل الأصغر عدد محدود من ضباط الائتمان يعتمدون على العمل المكتبي، بجانب تمرکز تغطية معظم البنوك في المناطق الحضرية. وهذا النهج قد لا يساعد البنوك على معرفة العملاء من النساء والرجال المنتشرين في الريف، ولذا تلجأ البنوك، وكذلك بعض مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية، الى تكثيف عملية التوثيق والاعتماد أكثر على الضمانات التقليدية، بجانب الاجراءات المطولة. كما تركز معظم مؤسسات التمويل على ضمان الطرف الثالث (الذي لا يستطيع غالبية العملاء خاصة النساء توفيره) مع تنامي ضمان المرتب مما يهدد بأن يضل التمويل الأصغر طريقه بتوجيهه لغير المستهدفين من ناحية اخري فإن التوسع في ضمان المرتب قد يشجع أعدادا أكبر من العاملات في الخدمة المدنية بطلب القروض الاستهلاكية. يشجع البنوك بمنح هذه القروض لزيادة نسبة التمويل المحققة. وبما ان غالبية العاملات من النساء يتمركزن في المستويات الدنيا والوسيطه (نسبة لتقاطع عوامل النوع الاجتماعي)، قد تواجه أعداد منهن بضغوط مالية تنتج غالباً عندما يقدم التمويل لغرض استهلاكي، خاصة وأن معظم المؤسسات لا تحدد سقفاً للاستقطاع من المرتب.

في معظم البنوك التي تقدم تمويلاً أصغر في السودان، تدار عمليات التمويل الأصغر بنفس الطريقة تقريباً التي تدار بها عمليات التمويل التجاري العادي، وقد اعتمد الكثير منها على الإقراض القائم على العرض (supply-led)، ولم يتم بذل جهود كافية للتعرف على احتياجات الزبائن المحتملين، من خلال دراسة السوق قبل تصميم منتجات التمويل. كما أن البيئة العامة التي تعمل فيها غالبية البنوك لا تلائم الفقراء الريفيين من عملائها، خاصة النساء.

رغم الجهود التي بذلتها التنظيمات والروابط النسوية والجمعيات والمنظمات التطوعية في ربط النساء بمقدمي خدمات التمويل الأصغر ومتابعة العملاء وتوفير الضمانات، إلا أن ذلك لا يغني عن ضرورة التواجد الميداني لمؤسسات التمويل الأصغر في مواقع العملاء، لأن مثل هذا التواجد يساعدها على معرفة العملاء عن قرب (مما يساعد في تخفيض مستوى التوثيق) وبتبنيها كذلك معرفة مصداقية طالبي التمويل (وبالتالي تخفيض استخدام الضمانات التقليدية والاعتماد أكثر على مصداقية العميل والضمانات غير التقليدية التي أوصى البنك المركزي بتطبيقها).

لاحظ فريق الدراسة أن ربط التمويل الأصغر بالمساعدات للضعفاء، خاصة للأرامل والمطلقات الفقيرات المتكافيات للزكاة، ربما يسبب ضرراً لهن (سداد الدين من مواردهن الشحيحة أصلاً)، وقد يهدد أيضاً الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر. وفي حالة ترشيح مجموعات من هذه الشريحة للتمويل الأصغر، ينبغي أن تُترك لمؤسسات التمويل الأصغر حرية اختيار العملاء الملائمين للتمويل. ويفضل فصل التمويل الأصغر عن الدعم و التأمين الاجتماعي حتى لا يضار مفهوم التمويل الأصغر و يترسخ الفهم الخاطئ لدي البعض من أنه "منحة أو هبات".

رغم الجهود الحديثة التي بُذلت لتوصيل الخدمات المالية للمرأة، وتحديد نسبة 30% لتمويلها إلا أن عدداً من الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة أشاروا إلى عدم وجود دراسات أو سياسات محددة خاصة بالنوع الاجتماعي، أو بدراسة احتياجات المرأة بصفة خاصة، بهدف تطوير وتوفير منتجات تمويلية تراعي خصوصية المرأة وظروفها واحتياجاتها. لا بد من مراعاة أن السياسات التي تستهدف المرأة لا تحقق التمكين الإقتصادي للمرأة بالضرورة، و ذلك يرجع إلى وجود فوارق بسبب النوع الاجتماعي و المفاهيم الثقافية السائدة حيث تستضعف المرأة في نواحي القدرة على إتخاذ القرار، الحصول على الموارد والتحكم فيها، حرية الحركة و القدرة على التفاوض.... الخ

وقد عرضت كثير من الأدبيات حالات من سياسات التمويل والمشروعات المستهدفة للنساء وكيف أنها وضعت المرأة في وضع أكثر مخاطرة من الفقر بسبب أن النساء في حالات كثيرة لا يتحكمن في هذه الموارد وإنما يسيطر عليها الرجال في الأسرة. لذلك لا بد من إدماج النوع الاجتماعي و تحليل النوع الاجتماعي حتى تتحقق العدالة من خلال سياسات تصحيحية تهتم بأسباب التفرقة النوعية وتقليصها.

ملخص نتائج الدراسة:

رغم الجهود المبذولة والدعم الذي يوفره البنك المركزي لتوسيع نطاق الوصول لخدمات التمويل الأصغر إلا أن الفجوة بين العرض والطلب ما زالت كبيرة، إذ يغطي العرض الحالي (706 ألف عميل) حوالي 10% فقط من الطلب المحتمل (الذي قدره بعض الخبراء بحوالي 7-8 مليون من الأعمال الصغرى والصغيرة على مستوى السودان).

سياسة توجيه البنوك لتخصيص 12% من محافظها للتمويل الأصغر لم تحقق الأهداف المرجوة حتى الآن لتردد بعض البنوك التجارية في التوسع في عمليات التمويل الأصغر. وبعض البنوك تغطيتها ضعيفة جداً لعملاء التمويل الأصغر (مثلاً أحد الفروع قدم تمويلاً لأربع نساء فقط في عام كامل وقدم فرع آخر 122

تمويلًا خلال (2007-2104) كما أن نسبة التعثر فيها عالية خاصة في مضاربات بنك السودان، اذ بلغت في بعض الولايات 44%.

دخول بعض البنوك في التمويل الأصغر يُرد في بعض منها الى تنفيذ توجيهات بنك السودان، أكثر من كونه رغبة أو اقتناعاً بهذا النوع من التمويل، كما يتميز أداء عدد منها بالضعف من حيث التغطية والأداء المالي. أما أداء مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية فهو أفضل من البنوك من حيث عمق الوصول والأداء المالي.

خلقت بعض مؤسسات التمويل صلات مع منظمات المجتمع المحلي المشاركة في الأنشطة الإئتمانية الصغرى، ولكن حتي الآن لم تُوظف هذه الصلات في تقديم تمويل بالجملة للجمعيات والمظلات القاعدية المؤهلة لإدارة التمويل، لأنها ربما تكون هي الأقدر على تغطية القاعدة العريضة للعملاء المحتملين، خاصة النساء في الريف.

ضعف الخبرات الإدارية والفنية والتقنية في مجال إدارة الأعمال الصغرى والصغيرة في القطاعات المختلفة، خاصة في أوساط النساء، بالإضافة الى قلة عدد المدربين المؤهلين في هذا المجال والجهات التي توفر خدمات تنمية الأعمال الصغيرة.

ضعف قدرات معظم تنظيمات صغار المنتجين وافتقارها للقدرات المؤسسية التي تمكنها من ممارسة دور الوساطة المالية وخدمات الانتاج والتسويق لخدمة أعضائها.

ضعف المعرفة والقناعة بالنوع الإجماعي كمنهجية عند صياغة السياسات و تقييمها، وكذلك عدم اتباع خطط تنفيذ تراعي تحديد احتياجات المرأة والعوائق التي تؤدي الى عدم تلبيةها بالقدر الذي يحقق عدالة نوعية وتمكين المرأة.

ملخص التوصيات:

- ان يعيد بنك السودان المركزي النظر في سياسته الخاصة بالطلب من كافة البنوك تخصيص 12% من محافظها للتمويل الأصغر، على أن يترك القرار في هذا الصدد للبنوك، مع ربط هذا التوجه بالحوافز للبنوك التي تختار الانضمام، وتقديم حوافز لمقدمي الخدمة الذين يولون اهتماماً خاصاً بتمويل المرأة ويمكن أيضاً يقدم البنك المركزي حوافزاً للبنوك التي تنشئ فروعاً أو نوافذاً شبه مستقلة متخصصة في التمويل الأصغر، وفي تمويل النساء بصفة خاصة.
- أن يتم ربط تحفيز و/أو تمويل مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية والبنوك التي تقدم التمويل الأصغر بالأداء الذي ينبغي تقييمه وفق المؤشرات وللمعايير المعروفة عالمياً، مثل معايير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، وسوق تبادل معلومات التمويل الأصغر (MIX) الذي يعتبر مصدراً رئيسياً لمؤشرات الأداء لخدمة أغراض مؤسسات التمويل الأصغر والمستثمرين، ومؤسسات التصنيف مثل مايكرو ريت وبلانت فاينانس، و شبكة سيب (SEEP).
- إدماج النوع الإجماعي في كل مراحل إعداد السياسات و تنفيذها، و كذلك في مؤسسات التمويل الأصغر .

- تقادي ربط التمويل الأصغر بالدعم للفقراء، وتجنب المنح والتمويل المدعوم الذي برهنت التجارب العالمية عدم مساهمته في تحقيق الاستمرارية للمشروعات الممولة أو المؤسسات التي توفر مثل هذا التمويل.
- دعم انشاء مراكز/وحدات خدمات تنمية الأعمال الصغيرة وتدريب المدربين في مجال تنمية الأعمال الصغيرة والتمويل الأصغر. وتنظيم دورات تدريبية لضباط الائتمان من الجنسين لالقاء الضوء على تجارب مؤسسات التمويل الاصغر الدولية المراعية لتكافؤ الفرص بين الجنسين، بجانب مراعاة تحقيق التوازن بين الجنسين في توظيف ضباط الائتمان. وأن يتم تدريب ضباط الائتمان في خدمات تنمية الأعمال الصغيرة لتمكينهم من تقديم الاستشارات والدعم الفني للعملاء. وتنظيم دورات تدريبية في ادارة الأعمال الصغيرة، موجهة للنساء لتمليكن المهارات اللازمة لادارة أعمالهم بنجاح.
- الاستفادة من تجارب بعض جمعيات الادخار والإئتمان (بعد تقييم قدراتها في مجال ادارة القروض)، خاصة الجمعيات التي تستهدف النساء، لإطلاق مبادرات في مجال الادخار والإئتمان والتمويل بالجملة للجمعيات القاعدية لتوسيع نطاق الوصول للعملاء في الريف، خاصة النساء.
- أن يعمل مقدمو التمويل الأصغر على تطوير منافذ تقديم الخدمات، خاصة للنساء في الريف وذلك بتقليل تكلفة الخدمة على المؤسسة والزبون معاً (استخدام الوحدات المتحركة، تقنيات اتصال حديثة، الاستعانة بوكلاء ووسائط مجتمعية في الريف).
- مساعدة النساء من زبائن التمويل الأصغر على تنظيم أنفسهن في جمعيات أو مجموعات، خاصة في الريف، بهدف تقليل تكلفة الاقراض وتخطى معوقات الضمان، بالإضافة الى تقديم الدعم الفني لهذه التنظيمات بما يمكنها من ادارة التمويل على مستوى العضوية، بالإضافة الى السعى للحصول على التمويل بالجملة والخدمات الأخرى المساندة.
- تصميم ضمانات متنوعة تتوافق مع خصائص وظروف النساء. وإستحداث وتصميم وتقديم منتجات متنوعة تلائم ظروفهن واحتياجاتهن، والتوسع، بشكل عام، في تنويع منتجات التمويل الأصغر مثل اضافة منتجات متنوعة للادخار، والتأمينات الصغرى، وقروض تحسين المنازل والقروض الاستهلاكية.
- الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات في خلق وسائل مستحدثة (mobile money/ banking) لتحقيق الشمول المالي، و في إنشاء شبكات و قاعدة بيانات.